

أثر التحول الرقمي على الممارسات المقيدة للمنافسة

Impact of digital transformation on competition - restrictive practices

عزوز كريمة*

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة¹ (الجزائر) ، karimaazzouz773@gmail.com

محرر العقود وقانون الأعمال

تاريخ النشر: 2022/12/21

تاريخ القبول: 2022/12/15

تاريخ الاستلام: 2022/06/30

ملخص: نحن اليوم أمام تطور في استخدام الوسائط الالكترونية نتيجة لثورة رقمية مست كل الميادين تغيّر بها أسلوب حياة الأفراد ، كما ظهرت مفاهيم جديدة، كالتحول الرقمي والسوق الرقمي بُنيت على تقنية معلوماتية، خلفها تقدم التكنولوجيا واستعمال الخوارزميات وأساليب الذكاء الاصطناعي، هذا التطور الحاصل اهتمت به الدول المتقدمة على غرار أمريكا وأوروبا ودول جنوب شرق آسيا، فطوّرت هذه الأخيرة قوانينها الداخلية بما يتناسب مع هذه المعطيات الجديدة، وسد الفجوة الرقمية، ومنها قوانين المنافسة التي تهتم بالعلاقة بين المتنافسين في السوق وتحسين مراكزهم التنافسية، إلى جانب تنظيم العلاقات بين الشركاء التجاريين في إطار ما يعرف بالممارسات التقييدية .

إنّ موضوع أثر التحول الرقمي على الممارسات المقيدة للمنافسة جدير بالدراسة لما يكتسبه من أهمية بالغة في بيان ما سيتعزز به النظام القانوني المتعلق بالتكنولوجيا الحديثة في جانبه التنافسي، من خلال تغطية شاملة لكل مستلزماته، وقد بيّنت الدراسة أنّ للتحول الرقمي تداعيات مهمة على قانون المنافسة بمرور مفاهيم جديدة، على المشرع مراعاتها في تعديلات قوانين المنافسة. **الكلمات المفتاحية:** ثورة رقمية، قانون المنافسة، تحول رقمي، اقتصاد رقمي، سوق رقمية، ممارسات مقيدة للمنافسة .

Abstract:

Today we are facing a development in the use of electronic media as a result of a digital revolution that affected all fields in which the lifestyle of individuals has changed, and new concepts have emerged, such as digital transformation and the digital market built on information technology, left behind by the advancement of technology and the use of algorithms and methods of artificial intelligence, this development that has taken care of Developed countries such as America, Europe and Southeast Asian countries, the latter have developed their own internal laws in line with these new data, bridging the digital divide, including competition laws that concern the relationship between competitors in the market and improving their competitive positions, as well as regulating relations between trading partners within the framework of What is known as restrictive practices.

The aim of our study was to search for the impact of digital transformation on practices restricting competition, and the study showed that digital transformation has important repercussions on competition law and the emergence

* المؤلف المرسل.

of new concepts that legislators must take into account in the amendments to competition laws.

Keywords: digital revolution, competition law, digital transformation, digital economy, digital market, practices restricting competition.

مقدمة:

أصبح قانون المنافسة والتحول الرقمي من بين القضايا والتحديات التي فرضها تطوير شركات التكنولوجيا ، فاهتمت به العديد من الدول ، وأجرت دراسات لتقييم الآثار السلبية الناتجة عن هيمنة عدد محدود من شركات التكنولوجيا على السوق الرقمية لإيجاد سبل لمعالجتها ، لذلك قررت الدول لمواجهة رهانات التحول الرقمي تكييف الأطر القانونية التي تحكم قوانين المنافسة.

هذا وقد سمح التأثير الرقمي بظهور مفاهيم جديدة كالتحول الرقمي والمنصات الرقمية والسوق الرقمي وغيرها من المفاهيم و المحتويات الجديدة ، وبالتالي ولادة جيل جديد من رواد الأعمال والأسواق الرقمية ، والتي ظهرت بما هي الأخرى ممارسات تنافسية وتقيد المنافسة ما دفع بالمشرعين إلى البحث عن أطر قانونية جديدة تواكب هذه التطورات، نظرا لكون القوانين التقليدية لم تعد قادرة على استيعاب كل هاته المتغيرات ومواجهة تداعيات العصر الرقمي ، هذا التأثير تزايد معه رقم أعمال الشركات الرقمية ، مما أكسبها قوة اقتصادية نتج عنها سيطرة على باقي المتدخلين في السوق ، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية : إلى أي مدى سيؤثر التحول الرقمي على الممارسات المقيدة للمنافسة ؟

هذا وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عدة مناهج : أهمها المنهج الوصفي من أجل توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع خاصة وأنها على قدر من الحداثة ، إلى جانب المنهج التحليلي المناسب لتحليل النصوص القانونية فضلا عن المنهج المقارن ، لما تضمنته الأنظمة المقارنة .

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذا الموضوع إلى محورين ، حيث جاء المحور الأول تحت عنوان: التحول الرقمي والمفاهيم المستحدثة في قانون المنافسة، أما المحور الثاني فخصص لدراسة تداعيات التحول الرقمي على الممارسات المقيدة للمنافسة.

المحور الأول: التحول الرقمي والمفاهيم المستحدثة في قانون المنافسة :

ساهمت التكنولوجيا في بروز مفاهيم ومصطلحات لم تكن تستخدم من قبل، هذه الأخيرة أصبحت تُعنى بما التشريعات الحديثة في محاولة لإعطائها التكييف القانوني الخاص بها .

أولا : نحو بروز مفاهيم جديدة في قانون المنافسة

سمح استعمال الانترنت والتقنيات الرقمية إلى تغيير أساليب ممارساتنا اليومية في شتى المجالات ، فحدثت تغييرات جوهرية في هيكل الاقتصاد وبرزت نظم اقتصادية جديدة أو ما يعرف بالاقتصاد الرقمي أو اقتصاد الانترنت ، والذي نتج عنه آثارا ملموسة في مجال الأعمال فبرزت البرمجيات و التجارة الالكترونية التي ازدهرت بشكل كبير بظهور شركات عملاقة تعتمد في كل نشاطها على الانترنت كالمواقع الالكترونية ، والتي تمثل في حد ذاتها مؤسسات اقتصادية قائمة بذاتها¹ في

سوق رقمية نتيجة لهذا التحول الرقمي، وأمام هذه التطورات المتسارعة لم تعد التشريعات التقليدية تستوعب تبعات وتحديات عالم الابتكار.

1- ماهية التحول الرقمي: digital transformation / transformation numérique

منذ بداية ظهور الحوسبة (computing)، بدأت رقمنة المجتمع في نهاية القرن العشرين، وتسارعت في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين والتي حفزت بشكل كبير التحول الرقمي²، حيث من المتوقع أن يضيف هذا الأخير أكثر من 100 تريليون دولار من القيمة المضافة إلى الشركات بحلول عام 2025 وهذا حسب تقرير "مبادرة التحول الرقمي" من المنتدى الاقتصادي العالمي³، فمثلا وحسب تقديرات سيتضاعف الاقتصاد الرقمي الياباني بحلول عام 2030 إلى أربع مرات الرقم الحالي ليصل إلى 506 مليار دولار أمريكي⁴.

أ- مفهوم التحول الرقمي :

من خلال التسمية فإنه يوحي باستخدام الشركات للتقنيات الحديثة مثل تحويل العمليات ونموذج العمل والمجال والثقافة الداخلية في الشركات، كما يمتد إلى الحكومات ويتركز ضمنها على تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين⁵. هذا ويقصد بالتحول الرقمي دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال التجارية، مما يؤدي إلى تغيير جذري في كيفية الإدارة والاستجابة لطلبات العملاء بشكل أفضل، كما يعد التحول الرقمي أمرا ضروريا لجميع الشركات حتى تبقى قادرة على المنافسة، خاصة وأنّ العالم سيصبح رقميا بشكل متزايد، ورغم أنّها عملية طوعية إلا أنّ التحول الرقمي للشركات يعني الاستكشاف واستغلال الإمكانيات الجديدة التي تولّدها تقنيات المعلومات ولا سيما على المستوى التنظيمي⁶.

وللإشارة فإنّ مصطلح التحول الرقمي يتميز عن بعض المفاهيم المشابهة له كالرقمنة **Digitization** والتي تعني استخدام تقنيات المعلومات من حزم البرامج ومنصات الويب، فمن الممكن أن يكتفي التحول الرقمي بما عن طريق ما تقدمه من طرق رقمية جديدة للعمل بكفاءة أعلى وسرعة أكبر، فالتحول الرقمي يغيّر الطريقة التي تدير بها عملك، فالأمر يتعلق بالتراجع وإعادة النظر في كل ما تفعله، بتغيير الأنظمة الداخلية إلى تفاعلات العملاء، فالعنصر الأساسي هو فهم الإمكانيات الحقيقية لتقنيتك، أما الحوسبة فهي تشير إلى ظهور أجهزة الكمبيوتر في الشركات لأنجاز المهام بشكل أسرع وأرخص، وعليه فإنّ التحول الرقمي حسب **Aurélie Dudézert** يضع الفرد في قلب التغيير⁷، ذلك لأنّ التقنيات أصبحت متاحة للأفراد وعلى نطاق واسع.

ب- التقنيات المستحدثة في التحول الرقمي وتأثيرها على السوق.

هناك عدة تقنيات تمكّن المؤسسات من تحويل الطريقة التي يتفاعل بها الأشخاص مع بعضهم البعض ومع محيطهم لأغراض محددة رقميا منها: الخدمات السحابية **Cloud services** أتمتة العمليات **Automation**، الذكاء الاصطناعي **Artificial Intelligence**، انترنت الأشياء **Internet of things**، البيانات الضخمة **Big Data**، إلى جانب الهواتف الذكية وتقنيات الروبوتات والواقع المعزز و تقنية البلوك تشين، فكل من هذه

التقنيات تساعد على تحسين الإنتاجية والجودة على نطاق واسع، خاصة وأنّ كبرى الدول الرائدة في الصناعات المعلوماتية كأمريكا، الصين، اليابان وكوريا الجنوبية، قد انطلقت في اعتماد البروتوكول الجديد من الجيل الخامس G5 الذي سيعزز فكرة التحول الرقمي والذي من المحتمل أن تصل سرعة التدفق نحو 10 ميغابايت في الثانية⁸، ومن أمثلة التحول الناجح نجد شركات دومينوز بيتزا، حيث مكنت العملاء من الطلب من أي جهاز، وقد ساعدهم هذا الابتكار على تجاوز منافستهم بيتزا هت فيما يتعلق بالمبيعات⁹، كذلك نجد ما حققته بعض الشركات مثل شركة كومباك للكمبيوتر (Dell) و (compaq) التي استخدمت البيع الإلكتروني لمنتجاتها بظهور وسطاء جدد عبر الانترنت واستغناءها عن خدمات الموزعين التقليديين¹⁰.

2_ السوق الرقمي كمفهوم مستحدث في قانون المنافسة:

تعد السوق الرقمي، أبرز ما جاد به الذكاء الاصطناعي في مجال المعاملات التجارية¹¹، وهي عبارة عن فضاء افتراضي لممارسة تسويق المنتجات والخدمات بعرضها من البائعين لتلبية طلبات شراء فعلية أو محتملة من خلال اعتمادها على الانتشار الواسع لشبكات الانترنت¹²، فهي فضاء مفتوح تلغى من خلاله الحدود الجغرافية مقارنة بالسوق التقليدي، مما يعني الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الزبائن عبر مختلف دول العالم وبأقل تكلفة.

أ- المقصود بالسوق الرقمي

تسمى الأسواق الرقمية أيضا بالأسواق ذات الوجهين، فهذا النوع من السوق هو اليوم الحزمة الداعمة الأساسية للوساطة الرقمية، وهي في الغالب تقدم خدمات مجانية، فلكي تكون مربحة فإنّها تحتاج إلى جذب عدد كبير من المستخدمين الذين يصلون إلى محتواها¹³.

استخدم المتدخلون الجدد في الاقتصاد الرقمي التكنولوجيا لتطوير نماذج الأعمال للتحايل على العديد من القيود، وبالتالي فإن التقنيات الجديدة ستعمل في سوق ستختلف بالضرورة عن السوق التقليدي، هذا ما يخلق عدة تحديات ورهانات تحتاج إلى تكييف حديث مع المتطلبات الجديدة، لضمان تنافسية في الأسواق الرقمية بشكل مباشر ومع السوق التقليدي بشكل غير مباشر، فالسؤال المطروح هل لابد من تحديد تعريف للسوق الرقمي في قانون المنافسة بإجراء تعديلات عليه فقط؟، أم لابد من النص على قانون خاص بالمنافسة في السوق الرقمي؟.

ب- التنظيم القانوني للسوق الرقمي

في هذا الخصوص، وعندما تعلق الأمر بالتجارة الإلكترونية نجد أنّ معظم الدول وضعت قوانين لتنظيم هذه التجارة، والسبب أنّ قوانين التجارة التقليدية عرفت بقصورها في هذا الصدد، ونظرا لكون قانون المنافسة يهتم بتنظيم السوق بالحفاظ على نظام عام اقتصادي متوازن بين المتدخلين في السوق فمن باب أولى النص على قانون منافسة مستقل ينظم السوق الرقمي لأننا في بيئة افتراضية تستلزم تقنيات خاصة ومراقبة شركات على قدر كبير من المعرفة التكنولوجية.

ولا ننف أن بعض الدول الأوروبية كفرنسا حاولت تعديل قانون المنافسة بمعاينة بعض الممارسات المنفذة في سياق الخدمات الرقمية وهو ما جاء به التعديل الأخير للقانون عدد 2021-1357 المؤرخ في 18 أكتوبر 2021 المتعلق بحماية تعويض المزارعين¹⁴.

أما المفوضية الأوروبية فقد قدّمت مشروعين نهاية 2020، هما قانون الخدمات الرقمية (DSA) وقانون السوق الرقمية (DMA) وبالتالي كانت نهاية هذه السنة نقطة تحول في التنظيم الرقمي، نظرا لما لوحظ من ممارسات تعسفية في القطاع الرقمي، في ظلّ صدور قرارات بمعاينة منصات عملاقة من ممارساتها المنافية والمقيدة للمنافسة¹⁵.

ثانيا : ضرورة مراعاة قانون المنافسة عند تطوير المنصات الرقمية .

أثبت الواقع الاقتصادي الجديد وجود شركات كبرى تعمل في مجالات عدة من التسوق، فأنشأت لنفسها مكانة هامة في السوق وأثرت بممارساتها على قوانين المنافسة، لذلك من الضروري مراقبة نشاط هذه المنصات المهيمنة بقوانين منافسة تتكيف مع المتطلبات الجديدة.

1- المنصات الرقمية:

تعتمد المنصات الرقمية على نماذج اقتصادية جديدة وتعمل بخوارزميات لجمع ومعالجة البيانات التي تستخدم في صنع القرار، فالبيانات هي الهدف الأساسي لها بحيث تسعى لزيادة عدد المستخدمين إلى الحد الأقصى، ذلك أنّ تحسين قيمة البيانات المباعة للمعلنين حتى يتمكّنوا من استهداف إعلاناتهم بشكل أفضل، فمثلا Google و Facebook يهيمنان على سوق الإعلانات عبر الانترنت، ففي عام 2018 استحوذت كل منهما على 58% من السوق الأمريكية المقدرة ب 111 مليار دولار، أما Amazon والتي تعتبر أكبر تاجر تجزئة عبر الانترنت بحصة سوقية تبلغ 4,2 %، ومن ثمة فإنّ العلاقة وطيدة بين التحكم وامتلاك البيانات والقوة السوقية، فالبيانات تعد عنصرا أساسيا في نماذج الأعمال للمنصات الرقمية، حيث يمنح التحكم في هذه البيانات قوة سوقية مهمّة¹⁶.

2- أهمية المنصات الرقمية الهيكلية :

مكّن التقدم التكنولوجي المستهلكين الوصول إلى منتجات وخدمات جديدة غالبا ما يكون ذلك بطريقة مجانية وتعتبر ¹⁷GAFAM و ¹⁸FAANG من المنصات العالمية الأكثر استخداما فأصبحت هدفا جديدا لسلطات المنافسة حول العالم لما لها من دور وأهمية في هذا التطور، وهي تشكل البنية التحتية للعديد من الخدمات بما في ذلك أسواق أمازون، و متاجر التطبيقات آبل، وشبكات التواصل الاجتماعي فيسبوك، ومحركات بحث جوجل وميكروسوفت¹⁹.

أما عن عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي حول العالم شهريا حسب إحصائيات بداية سنة 2022 حيث قدر ب 2,91 مليار مستخدم Facebook، 2,5 مليار مستخدم youtube، 2 مليار مستخدم whatsApp 1.4 مليار مستخدم Instagram 20، فمع تزايد عدد المستخدمين للمنصات العالمية هذا ما يدلّ على أنّه ستخلق حتما ممارسات تمس بالمنافسة في السوق بين هذه المنصات، و عليه إذا كان الأمر في إطار المنافسة مع المتدخلين التقليديين تم وضع الأطر القانونية الخاصة به، نجد اليوم التشريعات أمام مواجهة جديدة للتحول الرقمي، فمثلا نجد أنّ

المنصات مغفأة من بعض الالتزامات المالية أو التنظيمية والتي من المحتمل أن تخلق تشويها للمنافسة ، فهذه المنافسة السريعة قد تؤدي إلى اضطراب السوق ، في الواقع اعتبرها المتدخلون الحاليون من قبيل المنافسة غير المشروعة ، خاصة إذا الأمر يتعلق بأنشطة خاضعة للتنظيم كقطاع سيارات الأجرة.

3- عمالقة الرقمنة في مواجهة قانون المنافسة :

يجري الحديث اليوم عن ثورة صناعية رابعة والتي جاءت نتيجة تأثير التحول الرقمي ، عن طريق ما عرفه العالم من تغييرات مست الصناعات والخدمات والحكومات والشركات وحتى الحياة اليومية²¹ ، فالتحول الرقمي أداة وليس غاية ، وغاياته الأساسية هي تحسين الفعالية وزيادة المردود، و الريادة في الأعمال عن طريق ما يستخدمه المطورون من خوارزميات فضلا عن مساهمات الذكاء الاصطناعي وتقنياته الابتكارية. وعليه تظهر أهمية تبني إطار قانوني للتحديات الرقمية مع هذه التحولات ومراعاة المسائل المتعلقة بالمنافسة فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي من خلال تعريف السوق ، وأن المنصات الرقمية ينظر إلى أنها تشخص من خلال تأثير الشبكة وكونها من سوق ذات أكثر من وجه أو طرف ، فضلا على اشتغالها على نسبة عالية من تبادل التكاليف و اقتصادات السعة ومستويات السيطرة على البيانات ومن ذلك الخدمات أو المنتجات المجانية التي تدخل ضمن تعريف السوق المعنية²².

المحور الثاني : تداعيات التحول الرقمي على الممارسات المقيدة للمنافسة .

تشكل مسألة تنظيم المنصات الرقمية تحديا كبيرا لسلطات المنافسة، بحيث تلعب التكنولوجيا دورا مهما في قدرة المؤسسات على التطور في السوق وزيادة قدراتها التنافسية خاصة في توجهها نحو التحول الرقمي ، عن طريق دمج التكنولوجيا الرقمية في مجال الأعمال وعلاقتها بمنافسيها وشركائها التجاريين، و الذين سيتنافسون على السوق وليس في السوق²³ ، ورغم أنّ قواعد المنافسة كانت مستقرة لعقود من الزمن، لكن يمكن تطبيق أدواتها بشكل فعال على نماذج الأعمال للمنصات عبر الانترنت.

أولا : الحاجة لتكييف قانوني جديد للممارسات التقييدية للمنافسة في ظل التحول الرقمي .

إذا كان من الممكن تطبيق قواعد قانون المنافسة بالمفهوم التقليدي على القضايا التي أفرزتها شركات التكنولوجيا في ظل التحول الرقمي، فهل من الضروري وضع إطار قانوني جديد يتناسب مع هذه التغيرات السوق؟.

1 - مفهوم الممارسات المقيدة للمنافسة في العصر الرقمي .

إذا كانت الممارسات المنافية التي تهدف إلى المعاقبة على التجاوزات في سوق معين ، فإنّ الممارسات التقييدية تهدف إلى المعاقبة التجاوزات في العلاقات التجارية بين المؤسسات ، بالخروج عن مبدأ حرية التعاقد ، يجب أن تجعل من الممكن ضمان العلاقات التجارية المتوازنة بين المتدخلين في السوق ، وتجدد الإشارة إلى أنه منذ فترة طويلة صنف قانون الممارسات التقييدية على أنه قانون المنافسة الصغير ، لكنه تحرر مرور الوقت وأخذ مكانا كاملا بين أدوات السياسة الاقتصادية ، وهكذا تم تطويره كقانون يعزز التوازن والإنصاف في العلاقات التجارية لصالح النظام الاقتصادي العام²⁴.

وإذا كانت معظم تشريعات المنافسة وضعت ضوابط للسوق التقليدي - ولا تزال- لتواجه التشريعات الحديثة أمرا آخر يبدو أكثر صعوبة ، لأننا أمام ثورة رقمية تواجه فيها الشركات تحديات كبيرة تنعكس في المنافسة الشديدة في السوق

المحلية وفي فضاء افتراضي لا يعترف بمنطق الحدود الجغرافية، ومن ثمة صعوبة تحديد السوق المعني، كما أنّ تطوير التقنيات الرقمية تغير نماذج الأعمال وتوقعات المستهلكين .

إنّ مواجهة الحاجة إلى التحول الرقمي موجودة في جميع الأسواق، لذلك غالباً ما تتم مناقشتها حول الفجوة الرقمية بين الشركات، التي تتابع بسرعة التقدم التكنولوجي السريع والتي تحافظ على الوضع الراهن²⁵.

2- تطبيق قواعد الممارسات المقيدة للمنافسة في العصر الرقمي .

من المرجح أن تقوم المنصات بما في ذلك المنصات الصغيرة بتنفيذ ما يسمى الممارسات التي تقيد المنافسة، ومن بين التشريعات الحديثة التي اهتمت بهذا الأمر القانون الفرنسي²⁶، والذي يعاقب على التجاوزات في العلاقات التجارية بين الشركاء التي تتكون بشكل خاص من الحصول على ميزة أو السعي للحصول عليها دون تعويض متناسب بشكل واضح .

- إخضاع أو محاولة إخضاع الطرف الآخر لالتزامات تؤدي إلى اختلال جوهر في التوازن في الحقوق والالتزامات .

-القطع المفاجئ للعلاقات التجارية المبرمة.

- كذلك تقوم مسؤولية الشخص الذي يقدم خدمة وساطة عبر الانترنت لا يمثل للالتزامات المنصوص عليها بموجب اللائحة رقم 2019/1150 المؤرخة في 20 يونيو 2019 المتعلقة بتعزيز الإنصاف والشفافية للمؤسسات التي تستخدم خدمات الوساطة عبر الانترنت²⁷، فقد أتاح نظام الممارسات المقيدة للمنافسة معاقبة بعض الممارسات المنفذة في سياق الخدمات الرقمية وهو ما جاء به أيضاً التعديل الأخير للقانون عدد 2021-1357 المؤرخ في 18 أكتوبر 2021 المتعلق بحماية تعويض المزارعين السالف ذكره .

3- صور الممارسات التقييدية والعصر الرقمي :

للوصول إلى تحول رقمي لا بدّ أن تمتلك أولاً ثقافة رقمية تساعد على تنفيذ هذا التحول بشكل صحيح من خلال بنية تحتية رصينة، للقدرة على المنافسة وتنفيذ إستراتيجيتها لزيادة الأداء، والسؤال المطروح في هذا الصدد كيف سيهيمن التحول الرقمي والبيانات الضخمة على السوق خاصة فيما يتعلق بالعلاقات التعاقدية ؟
سيغيّر السوق حتماً مع هذا التحول الرقمي الهائل وبالتالي ستتغير معه قوانين السوق، خاصة المتبينة لاقتصاد السوق من كل الممارسات التي تؤثّر عليه وعلى المتدخلين فيه .

أ- الممارسات التمييزية :

إذا كان التمييز التعسفي يضر بالمنافسين فمن المحتمل أن يكون للتعسف تأثير إقصائي تمييزي بالنسبة للشركاء التجاريين، عن طريق تطبيق شروط بيع غير متكافئة، لما يؤدي إليه التمييز غير المبرر ضد منافسي المؤسسة إلى إضعاف قدرتهم على المنافسة بفعالية، وبذلك يقلل من اختيار المستهلك وعلى من وقع عليه التمييز إثباته، وإذا كان في البيئة التنافسية العادية ميزة التمييز أغلبها تكمن في الأسعار وشروط الدفع، فإنّه في العصر الرقمي نجد بعض الممارسات على

الانترنت يمكن اعتبارها تمييزية ويجب التحقيق فيها بسبب إساءة استغلال مركز مهيمن، وهذا ما تم بالفعل مثلاً في فتح تحقيقات ضد Amazon و Facebook و GOOGLE.

فالسؤال المطروح هو ما إذا كانت محركات البحث تميز لصالح خدمات متكاملة رأسياً ، وما إذا كانت ملكية نظام تشغيل Android تسمح للمالك بالتمييز لصالح تطبيقات معينة ، فيتم التحقيق في قضية محرك البحث كحالتين محتملتين للتمييز التعسفي بموجب قواعد المنافسة، التي يبدو أنه مناسب تماماً لتحديد ما إذا كان المشغل مهيمن يسعى استخدام مركزه المهيمن عن طريق منع الوصول من المنافسين والتمييز ضدهم²⁸ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يثور إشكال حول حيادية الشبكة هذه الوضعية تنشأ فيما يتعلق بالمنصات ذات الوجهين مثل منصة الهاتف النقال، حيث تمثل الزيادة في حركة البيانات المتنقلة تحديات جديدة لمشغلي الهاتف النقال وعلى وجه الخصوص ، كيف تدير هذه الحركة ، وكيف تستجيب لمتطلبات المستهلكين والشركات المتنوعة.

ب- الشروط التعاقدية التعسفية :

تنشأ هذه الصورة في غالب الأحيان عن علاقة التبعية الاقتصادية عندما يتم فرض شروط تجارية أو التزامات غير مبررة من طرف من يحتل وضعية اقتصادية مفضلة ، من خلال مجموعة من المؤشرات منها : القوة التفاوضية للشركة الرائدة في القطاع الاقتصادي في ظل عدم وجود هامش حقيقي للتفاوض بين المتعاقدين ووجود البنود المتنازع عليها عرضة لخلق عدم توازن تعاقدي .

فمثلاً تمت إدانة Google لفرضها شروطاً تعاقدية بإخضاع مطوريها لالتزامات تؤدي إلى اختلال جوهري في التوازن ، والذي ينطلق من تحليل سياق العلاقة الاقتصادية والآثار التي خلقتها هذه العلاقة ، أشارت محكمة باريس التجارية إلى أنّ Google Play Android احتل مكانة كبيرة في السوق الفرنسية ، يمثل أكثر من 78% من حصة السوق لأنظمة تشغيل الهواتف المحمولة في العالم و 65% من حصة السوق في فرنسا وبالتالي سيكون لدى Google القدرة على وضع عدد معين من المتعاقدين المشتركين تحت عنوان التبعية، فخلال عامي 2015 و 2016 أجرت DGCCRF تحقيقاً يتعلق بالشروط التجارية التي تربط Google بمطوري التطبيقات الذين يعرضون منتجاتهم على المنصة Playstore في السوق الفرنسية ، ووفقاً للقاضي لا يستطيع المطورون عرض منتجاتهم على Google Play دون فقدان قاعدة عملاء كبيرة.

كذلك في قرار صدر مؤخراً عن المحكمة التجارية بباريس في 28 مارس 2022 ضد Google بغرامة قدرها 2 مليون يورو ، بالإضافة إلى الالتزام بتعديل شروط العقود التي تعتبر غير متوازنة في غضون 3 أشهر²⁹ ، فمن البنود التي خلقت اختلالاً في التوازن:

- تحديد أسعار التطبيقات من جانب واحد ضمن النطاق السعري الذي تحدده على كل عملية بيع تتم على متجر Google Play يتم احتساب عمولة 30% .
- إمكانية تعديل العقد من جانب واحد .
- خيار التعليق من جانب واحد للعقد.

- شروط الإنهاء غير المتكافئة لصالح Google وحدها.
 - الاستخدام المجاني للمعلومات السرية التي يرسلها المطورون دون المعاملة بالمثل بالنسبة للطرف الآخر.
 - حق أحادي الجانب في استخدام العلامات المميزة للمطورين دون المعاملة بالمثل .
 - تنازل عن الضمان والمسؤولية تجاه المطورين والمستخدمين النهائيين.
- وفقا للقاضي فيما يتعلق بالأسعار ومكافآت المطورين لم تقدم Google Play تبرير بشأن النطاق سعري المفروض ، بالإضافة إلى عدم تحمّل أيّ مخاطر مالية ، تسببت هذه المعلومات في اختلال جوهرى في التوازن ناتج عن عدم كفاية السعر للخدمة³⁰.

ج-القطع المفاجئ للعلاقة التجارية :

يشكل القطع المفاجئ للعلاقات التجارية إحدى الممارسات التي تقيد المنافسة، وهي من أهم صور التعسف في وضعية التبعية الاقتصادية بحيث يؤدي خيار الإنهاء الفوري لأيّ مطوّر لعدم قبوله شروط تعاقدية ، أو تعديل أحادي وتقديري لهذه الأخيرة، حتى ولو كانت غير مواتية أثناء العقد ، فمثلا Google قطعت علاقتها التجارية مع شركة هواوي الصينية جاء نتيجة قرار من وزارة التجارة الأمريكية تزعم فيه تهديد أمنها القومي ، ومنحت مهلة 90 يوما للشركات لتطبيق القرار³¹ .

د-رفض الوصول للبيانات :

مما لا شكّ فيه أن الشركات الكبرى تمتلك من البيانات الضخمة التي لا يمكن للمنافس الوصول إليها بأيّ وسيلة من غير المطالبة بما مباشرة من الشركة التي تمتلك هذه البيانات من أجل تقديم خدماتها الخاصة ، وخير مثال على ذلك ، قضية شركة Sun Microsystems ضدّ Microsoft حيث طلبت الوصول إلى قدر معيّن من المعلومات المتعلقة بنظام تشغيل Windows من أجل جعل أنظمة التشغيل لخوادم مجموعة العمل التي طوّرتها Sun Microsystems قابلة للتشغيل البيئي مع أجهزة الكمبيوتر الشخصية المزوّدة بنظام تشغيل Windows وهذا يعني أكثر من 90% من السوق تمت إدانة Microsoft من قبل المفوضية الأوروبية بسبب رفضها، وذلك لأنها تحاول القضاء المنافسين في الأسواق الأخرى المرتبطة بما من أجل تعزيز تطوير منتجاتهم الخاصة³²، ومع ذلك يقال أنّ الاحتكارات في اقتصاد المعلومات غالبا ما تكون مؤقتة وتعرض لتهديم دائم³³.

هـ - إعادة البيع بخسارة.

تعد إعادة البيع بخسارة من أهم الممارسات المقيدة للمنافسة والتي ربّيت عليها تشريعات لمنافسة الحديثة جزاءات جنائية نتيجة للأضرار التي تنتج عنها³⁴، وكما سبق ذكره آنفا أنّه من الممكن تطبيق القواعد التي تنظم السوق التقليدي على السوق الرقمي ، فهذه الممارسة وإن كان في الظاهر تبدو مريحة للمستهلك إلا أنّها تنطوي على أضرار تلحق به لاحقا ، نجد في هذا الصدد الحكم الصادر عن محكمة النقض في 7 ماي 2002 حيث تضمّنت الممارسة المعنية اشتراكا عبر الانترنت يباع بسعر 1.289.1 فئهرياً ومودم يباعان معا مقابل 1 فئهرياً

إضافية ، فتمت مقاضاة المدعى عليه لإعادة بيع المودم بخسارة ، لكن محكمة استئناف نانسي ، أفرجت عنه بعد اعتبارها أنّ الصفقة غير قابلة للتجزئة وأنّ سعرها لم يكن أقل من تكلفة الشراء والإنتاج³⁵ .

ثانياً: رقابة الممارسات المقيدة للمنافسة في ظلّ التحول الرقمي .

إذا كانت متابعة الممارسات المقيدة للمنافسة في السوق التقليدي تخضع لاختصاص القضاء، ففي ظلّ التحول الرقمي ستتولد إشكالات، خاصة أننا أمام بعد دولي لقانون المنافسة فسنواجه مشكلة تحديد جهة الاختصاص، فضلاً عن صعوبات أخرى بسبب الطبيعة العالمية للتجارة الإلكترونية .

1- قصور قواعد الممارسات المقيدة للمنافسة في ظل التحول الرقمي

يبدو أنّ قانون المنافسة وإن كان يمكن تطبيقه بشكل فعال على نماذج الأعمال للمنصات عبر الإنترنت ، يعتبر جزء من الفقه أنّ قانون المنافسة من بدرجة كافية للتعامل مع خصوصيات الاقتصاد الرقمي ، ومع ذلك تواجه سلطات المنافسة صعوبات تنبع من مكانة وأهمية المنصات الرقمية التي تظهر بها في السوق فمثلاً أمازون سجلت زيادة في مبيعاتها بنسبة 40 % خلال سنة الربع الثاني من سنة 2020 ، فهذه المنصات الهيكلية والتي تسمى حراس البوابات الرقمية تتميز بتأثيرها، ولا محالة أنّها تكون في وضعية هيمنة ، بسبب حجمها غير المسبوق وحجم البيانات التي يمكن التقاطها وقدرتها على التوسع في العديد من الأسواق ، مما يسمح لها أيضاً بفرض شروط على باقي المتدخلين في السوق ، فاتّهمت أمازون مثلاً بتدمير الشركات الصغيرة، إلا أنّ القصور في قواعد المنافسة يجعلها غير فعّالة في تنظيم سوق المنصات الرقمية، التي تعتمد بشكل كبير على البيانات الشخصية والتي سمّاها البعض بالذهب الأسود للقرن الواحد والعشرين³⁶ .

أ- تقدير الجزاءات

تم إدانة شركة Expedia بسبب بعض البنود الموجودة في شروطها العامة على أساس الخلل الجوهرى الذي تسببت فيه ، فكانت البنود المعنية هي ما يسمّى بشروط التكافؤ، والتي لها تأثير على مناخ العلاقات العادلة بين المتدخلين وفق شروط أكثر ملائمة من تلك الممنوحة للشركات المنافسة ، تم بالفعل فرض عقوبات على البنود من قبل هيئة المنافسة التي كانت قد أمرت شركة الحجز بتعديل شروطها العامة ، وتم المطالبة بغرامة مدنية قدرها 2 مليون يورو من قبل وزير الاقتصاد والذي يلعب دوراً رائداً في وقف الممارسات التقييدية³⁷ ، لكن تبقى هذه العقوبات غير رادعة .

ب- ضرورة تحديد مدة المتابعة

اعتبر التعامل مع قضية Google من قبل اللجنة الأوروبية طويلاً نوعاً ما، حيث امتدّت لأكثر من عشر سنوات ، حيث فرضت عليها سنة 2017 غرامة قدرت بـ 2.4 مليار يورو³⁸ ، وبالتالي يأمل المهتمين بالمنافسة خاصة في السوق الرقمي في تحديد مهلة زمنية للقيام بإجراءات المتابعة ، حيث أنّ التأخير يكون في مصلحة المؤسسة المعنية ممّا يؤدي طوعياً إلى إبطاء الإجراءات، وينطبق الشيء نفسه على التعامل مع المنازعات المتعلقة بعدم الامتثال للالتزامات التي تعهّد بها، وفي ضوء ملاحظة المفوضية في قضايا Google والاختيار لصالح إجراءات الالتزام فإنّ تطبيق قانون المنافسة في الاقتصاد الرقمي يواجه صعوبات جسيمة نتيجة سياسة المنافسة التي اختارت طوعاً مسار التنظيم الذي يعد طريقة أسرع لتنظيم الاقتصاد الرقمي، وعلى وجه الخصوص فإنّ قرار المفوضية الأوروبية يهدف لرؤى جديدة لتقييم قوة السوق³⁹ .

2- صعوبات النظر في الممارسات المقيدة للمنافسة في الفضاء الرقمي

هناك صعوبات في تطبيق قانون المنافسة فلا يعدّ قانون المنافسة في سياق الأسواق الرقمية مستقلا عن الأمور التنظيمية الأخرى، في الواقع يبدو قانون المنافسة ليس مجهزا بما يكفي لتنظيم التطورات الملحوظة في الأسواق الرقمية على أفضل وجه.

أ- مشكلة تحديد الجهة المختصة بقمع الممارسات المقيدة :

معظم المنصّات الرقمية العملاقة تتجاهل الحدود والجنسيات والأنظمة القانونية ، بصفتها جهات فاعلة في التجارة العالمية ، وبالتالي تتعارض إستراتيجية هذه المنصّات مع المنطق الوطني للدول ، فيما يتعلق باختصاص سلطات المنافسة والمحاكم الوطنية ، وعلى هذا الأساس نجد أنّ التشريعات الحديثة كقانون المنافسة الفرنسي لا يهتم بجنسية المشغّل ، ولا يأخذ في الاعتبار مركزه الرئيسي أو جنسية مؤسسيه ، بل مصبّ اهتمامه تأثيره على السوق ، وعليه يمكن لسلطات المنافسة والقضاء الفرنسي النظر في الممارسات التي ترتكبها المنصّات والتي تؤثر على المنافسة والمتدخلين في السوق⁴⁰ ، في ظلّ ما يلعبه وزير الاقتصاد من دور رائد في تحليل ووقف الممارسات المقيدة للمنافسة بمقتضى الصلاحيات الممنوحة له من خلال أحكام L 442-6 من قانون التجارة الفرنسي⁴¹.

ب- صعوبات أخرى:

كثيرة هي الصعوبات التي تواجه قوانين المنافسة عند تنظيم السوق الرقمي وما ينجم عنها من ممارسات خاصة فيما يتعلق بالعلاقات التعاقدية بين المنصّات الرقمية، والضرر اللاحق، وإثبات هذا الضرر، فضلا عن رفع دعاوى للتعويض، والعقوبات وما إلى ذلك من الآثار.

ونتيجة للتدخلات التشريعية التي تنشأ في هذا الإطار ، نجد محاولة تدخل المشرع الأوروبي من أجل وضع أدوات تنظيمية مسبقة تهدف إلى استبدال أو استكمال النصوص التشريعية السارية في مجال قانون المنافسة ، وذهبت المفوضية الأوروبية إلى وضع مشروع قانون السوق الرقمي وقانون الخدمات الرقمية نهاية 2020⁴² ، في هذا السياق من المنتظر النظر في آثار هذه اللوائح على سلوك الفاعلين الاقتصاديين والامتثال للقواعد الواردة في هذه اللوائح.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة يمكن القول أنّ التحول الرقمي سيكون له أثر على المنافسة وخاصة فيما يتعلق بمحظر الممارسات المقيدة للمنافسة، التي تركز على ضمان توازن العلاقات التجارية بين المتدخلين في السوق الرقمية سريعة التطور والانتشار ، لذلك توصلنا للنتائج التالية :

✓ أنّ قواعد المنافسة التقليدية تبقى غير فعالة في تنظيم المنصّات الرقمية، خاصة أنّ قانون المنافسة يفتقر إلى الخلفية النظرية بسبب الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعلومات بشكل خاص ، في حالة ما يسمى بالانتهاكات القائمة على المعلومات والتي تنطوي على رفض الوصول للمعلومات.

- ✓ يتطلب وصف الجريمة تحقيقات طويلة ومكثفة بسبب الطبيعة التقنية للقطاع و استخدام كمية هائلة من البيانات والخوارزميات القوية التي تظل عملياتها غامضة.
- ✓ طول التحقيقات يؤدي إلى عقوبات على ممارسات عفا عليها الزمن بسبب سرعة التطور الرقمي .
- ✓ العقوبات المفروضة على الرّغم من أهميتها فهي ليست رادعة للمنصات الكبيرة جدا ،ولا تجعل من الممكن إصلاح الضرر التنافسي .
- ✓ صعوبة تحديد السوق المعني من خلال شبكة تحليل لا تتكيف دائما مع خصوصية الأسواق الرقمية .
- ✓ التداخلات التشريعية والصعوبات في تطبيق الإطار القانوني والتعاون بين السلطات ودور المحاكم الوطنية من خلال هاته النتائج يمكن اقتراح بعض التوصيات :
- ✓ الاهتمام بتطوير لوائح محددة مكملة لقانون المنافسة لضمان إطار فعال لهيكل المنصات الرقمية من خلال التكيف الضروري لقانون المنافسة مع الاقتصاد الرقمي.
- ✓ تطوير سبل التعاون الدولي في كشف الممارسات مجال المنافسة المنظمة للسوق الرقمي.
- ✓ إعطاء مجلس المنافسة والقضاء الوسائل البشرية والتقنية اللازمة لإجراء التحقيقات ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي .
- ✓ إعطاء أهمية لأوجه التداخل بين مختلف القوانين المتعلقة بالمنصات الرقمية .
- ✓ ضرورة التفكير في طرق جديدة يستند إليها قانون المنافسة حتى يواجه تحديات التحول الرقمي .
- ✓ من الحكمة تغيير أداء السلطات وكذلك الإجراءات و سد العجز التقني في المجالات الرقمية فضلا عن دمج الخصائص التكنولوجية للتحليل الرقمي للأسواق والمتدخلين بمشاركتهم في التحقيقات .

قائمة المراجع:

(1)- الكتب :

- 1- بن حملة سامي: قانون المنافسة ،دراسة في ضوء التشريع الجزائري وفق آخر التعديلات ومقارنة تشريعات المنافسة الحديثة ،منشورات نوميديا للطباعة والنشر ، الجزائر،2016 .
- 2- أسامة عبد السلام السيد ، الاقتصاد الرقمي ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2019
- 3- La politique de la concurrence à l'ère numérique , Manuel pratique , GSMA , 2015
- 4- Erwann Kerguelen ,les pratiques restrictive , l'application de l'article L442-6 du code de commerce à travers la jurisprudence ,France ,2016
- 5- Aurélie Dudézert , La transformation digitale des entreprises ,la découverte , France,2018.
- 6- Beata Maihaneimi ,competition law and big data , Elgaronline ,2020.
- 7- Steven Van Uytsel , The Digital Economy and Competition Law in Asia , Springer , Japon , 2021 , p 2.

(1)-الرسائل والأطروحات الجامعية

- 1- Fraiture ,Godefroy , Big Data et droit de la concurrence , Master en droit à finalité spécialisée en droit des affaires • Belges ,2016-2017

⁽¹⁾ -المقالات :

- 1- بطاهر بختة ، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه - فلسطين، إمارات ، سعودية، الجزائر ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد2 ، سنة 2019 .
- 2- سمير شلغوم ، عبد القادر سبتي ، أهمية الأسواق الرقمية في ازدهار التجارة الالكترونية ، مجلة الدراسات القانونية ، جامعة يحي فارس المدية ، المجلد 8 ، العدد 1 ، جانفي 2022.
- 3- مقالات متنوعة دون ذكر اسم المؤلف التحول الرقمي ،مجلة ميناتك ، الإصدار الثاني ، يونيو 2022.

⁽¹⁾ -أعمال ملتقى أو مؤتمر :

- 1- جلال مسعد : التكيف الضروري لقانون المنافسة مع الاقتصاد الرقمي مداخلة ملقاة في فعاليات اليوم الدراسي: " قضية المنافسة في سياق الاقتصاد الرقمي " منظم من قبل مجلس المنافسة يوم 2019/10/28 ، الجزائر، 2019.
- 2- بن دريس حليلة ، الموامة التشريعية لإنفاذ عقود الذكاء الاصطناعي في المجال التجاري .. تفعيل هندسة القانون للتقنية مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي " نصف قرن من التطورات التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، جامعة الشارقة ، المنظم يوم 30 ماي 2022.

- 3- Questions de concurrence dans le contexte de l'économie numérique, conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Groupe Intergouvernemental d'experts du droit et de la politique de la concurrence, dix-huitième session, Genève 10-12 juillet 2019

⁽¹⁾ -المواقع الإلكترونية:

- 1-ماهي تقنية الجيل الخامس 5G؟ radio-waves.orange.com تاريخ الاطلاع 2022/06/01 الساعة 12:56 .
- 2-ماهو التحول الرقمي ؟ التعريف ، الأنواع ، الطرق والاستراتيجيات لتحول رقمي سلس مقال منشور على موقع [motaber.com /digital-transformation](http://motaber.com/digital-transformation) تاريخ الاطلاع 2022/06/01 الساعة 18:00
- ت- Que signifie transformation digitale ? – définition, IT de whatis.fr, consulte le site www.lemagit.fr le 20/06/2022 à 22 :34
- ث- Eve Renaud-chouraqui ;le droit de la concurrence à l'assaut du numérique 1mars 2021 sur la site [https:// info.haas-avocats .com](https://info.haas-avocats.com). consulte le 18/06/2022 à 12 :45
- ج- أحمد الفاضل ، أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداما في العالم لعام 2022 في 2022/04/18 منشور على [ngmisr.Com/ world-new](http://ngmisr.Com/world-new) تاريخ الاطلاع 2022/06/24 الساعة 18:24
- ح- ملحم بن حمد الملحم ، قضايا المنافسة في الاقتصاد الرقمي ، الخميس 14 نوفمبر 2019 مقال منشور على موقع aleq.com/14/11/2019 تاريخ الاطلاع 2022/06/01 الساعة 12:34.
- خ- رغم الحرب الأمريكية ,, هوواي بين أقوى 50 علامة تجارية للعام الرابع 2019/12/15 ابو ظبي مقال منشور على موقع تاريخ الاطلاع 2022/06/12 الساعة 17:45 al-ain/ article/us-wra -huawei-among-top-50-brands -fourth-year

- د- Eve Renaud-chouraqui, pratiques restrictives de concurrence : les enseignements de l'arrêt Expidia (1) sur la site [https:// info.haas-avocats .com](https://info.haas-avocats.com). consulte le 18/06/2022 à 13 :45
- ذ- Eve Renaud-chouraqui ;le droit de la concurrence à l'assaut du numérique 1 mars 2021 sur la site <https:// info.haas-avocats .com>. consulte le 18/06/2022 à 12 :45
- ر- Gérard Haas,Eve Renaud- Chouraqui et Sara Balki ,Google condamné pour ses relations contractuelles avec les développeurs sur PlayStore , sur la site <https:// info.haas-avocats .com>. consulte le 18/06/2022 à 12 :45
- ز-
- س- Rachel Ruimy et Virgie Servant Volquin ,GAFA : Les enjeux juridiques des pratiques restrictives de concurrence sur la site <https:// info.haas-avocats .com>. consulte le 19/06/2022 à 10 :45
- ش- www.enabballadi.net
- ص- <https://okdoc.lefebvre-dalloz.fr>

¹ - بطاهر بختة ، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه - فلسطين، إمارات ، سعودية، الجزائر ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد2، سنة 2019 ، 146 .

² -Que signifie transformation digitale ? – définition, IT de whatis.fr ,consulte le site www.lemagit.fr le 20/06/2022 à 22 :34

³ -التحول الرقمي ،مجلة ميناتك ، الإصدار الثاني ،الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، يونيو 2022، ص 11

⁴ - Steven Van Uytsel, The Digital Economy and Competition Law in Asia , Springer , Japon , 2021 ,p 2.

⁵ -التحول الرقمي ،مجلة ميناتك ،ص11

6 - Aurélie Dudézert , La transformation digitale des entreprises ,la découverte , France,2018, p1

⁷ - Aurélie Dudézert , op cit ,p2.

⁸ -ماهي تقنية الجيل الخامس ؟G5 radio-waves.orange.com تاريخ الاطلاع 2022/06/01 الساعة 12:56

⁹ - ماهو التحول الرقمي ؟ التعريف ، الأنواع ، الطرق والاستراتيجيات لتحول رقمي سلس مقال منشور على موقع [motaber.com /digital-transformation](http://motaber.com/digital-transformation) تاريخ الاطلاع 2022/06/01 الساعة 18:00

¹⁰ - أسامة عبد السلام السيد ، الاقتصاد الرقمي ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2019 ، ص23.

¹¹ - بن دريس حليلة ، الموامة التشريعية لإنفاذ عقود الذكاء الاصطناعي في المجال التجاري .. تفعيل هندسة القانون للتقنية مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي " نصف قرن من التطورات التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، جامعة الشارقة ، المنظم يوم 30 ماي 2022 ، ص 1.

¹² - سمير شلغوم ، عبد القادر سبتي ، أهمية الأسواق الرقمية في ازدهار التجارة الالكترونية ، مجلة الدراسات القانونية ، جامعة يحي فارس المدية ، المجلد 8 ، العدد 1 ، جانفي 2022 ، ص340.

¹³ - <https://okdoc.lefebvre-dalloz.fr>

¹⁴ - loi n° 2021-1357 du 18 octobre 2021 visant à protéger la rémunération des agriculteurs, journal officiel de la république française, le 19 / 10/ 2021

¹⁵ -Eve Renaud-chouraqui ;le droit de la concurrence à l'assaut du numérique 1mars 2021 sur la site <https:// info.haas-avocats .com>. consulte le 18/06/2022 à 12 :45

- ¹⁶ -Questions de concurrence dans le contexte de l'économie numérique, conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Groupe Intergouvernemental d'experts du droit et de la politique de la concurrence, dix –huitième session, Genève 10-12 juillet 2019 .p4
- ¹⁷ - GAFAM :Google ;Appel; Facebook ;Amazon ;Microsoft
- ¹⁸ -FAANG : Facebook; Appel;Amazon ;Netflix; Google
- ¹⁹ - Questions de concurrence dans le contexte de l'économie numérique, op cit .p1
- ²⁰ - أحمد الفاضل ، أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداما في العالم لعام 2022 في 2022/04/18 منشور على ngmiser.Com/world-new تاريخ الاطلاع 2022/06/24 الساعة 18:24
- ²¹ - مقالات متنوعة دون ذكر اسم المؤلف التحول الرقمي ،مجلة ميناتك ، الإصدار الثاني ، يونيو 2022، ص 45.
- ²² - ملحم بن حمد الملحم ، قضايا المنافسة في الاقتصاد الرقمي ، الخميس 14 نوفمبر 2019 مقال منشور على موقع aleq.com/14/11/2019 تاريخ الاطلاع 2022/06/01 الساعة 12:34.
- ²³ -جلال مسعد : التكيف الضروري لقانون المنافسة مع الاقتصاد الرقمي مداخلة ملقاة في فعاليات اليوم الدراسي: " قضية المنافسة في سياق الاقتصاد الرقمي " منظم من قبل مجلس المنافسة يوم 2019/10/28 ، الجزائر ، 2019، ص20 .
- ²⁴ -Erwann Kerguelen ,les pratiques restrictive , l'application de l'article L442-6 du code de commerce à travers la jurisprudence ,France ,2016,p 7
- ²⁵ -Zorana Kostic , Innovations and digital transformation as a competition catalyst ,university of Nis, faculty of Economics, Mars, 2018,p18.
- ²⁶ - Eve Renaud-chouraqui ;le droit de la concurrence à l'assaut du numérique 1mars 2021 sur la site [https:// info.haas-avocats .com](https://info.haas-avocats.com) .consulte le 18/06/2022 à 12 :45
- ²⁷ - Règlement (UE) 2019/1150 du parlement et du conseil du 20 juin 2019 promouvant l'équité et de transparence pour Les entreprises utilisatrices de services d'intermédiation en ligne, journal officiel de l'union européenne du 11/07/2019
- ²⁸ -La politique de la concurrence à l'ère numérique , Manuel pratique , GSMA , 2015 ,p 128 .
- ²⁹ -Gérard Haas,Eve Renaud- Chouraqui et Sara Balki ,Google condamné pour ses relations contractuelles avec les développeurs sur PlayStore , sur la site [https:// info.haas-avocats .com](https://info.haas-avocats.com) .consulte le 18/06/2022 à 12 :45
- ³⁰ - Gérard Haas,Eve Renaud- Chouraqui et Sara Balki ,Google condamné pour ses relations contractuelles avec les développeurs sur PlayStore , sur la site [https:// info.haas-avocats .com](https://info.haas-avocats.com) .consulte le 18/06/2022 à 12 :45
- ³¹ -رغم الحرب الامريكية ,, هو اوي بين اقوى 50 علامة تجارية للعام الرابع 2019/12/15 ابو ظبي مقال منشور على موقع [al-ain/ article/us-wra –huawei-among-top-50- brands –fourth-year](http://al-ain/article/us-wra-huawei-among-top-50-brands-fourth-year) تاريخ الاطلاع 2022/06/12 الساعة 17:45
- ³² - Fraiture ,Godefroy, Big Data et droit de la concurrence , Master en droit à finalité spécialisée en droit des affaires • Belges ,2016-2017 ,p26.
- ³³ -Beata Maihaneimi ,competition law and big data , Elgaronline ,2020,p3.

³⁴- بن حملة سامي : قانون المنافسة ،دراسة في ضوء التشريع الجزائري وفق آخر التعديلات ومقارنة تشريعات المنافسة الحديثة ،منشورات نوميديا للطباعة والنشر ،2016،ص94

³⁵ - <https://okdoc.Lefebvre-dalloz.fr>

³⁶ -Beata Maihaneimi ,competition law and big data , Elgaronline ,2020,p1.

³⁷ - Eve Renaud-chouraqui, pratiques restrictives de concurrence : les enseignements de l'arrêt Expidia (1) sur la site [https:// info.haas-avocats .com](https://info.haas-avocats.com). consulte le 18/06/2022 à 13 :45

5- مواجهة جديدة بين جوجل والاتحاد الأوروبي في المحكمة مقال منشور على موقع www.enabbaladi.net تاريخ الاطلاع يوم 23ماي 2022 على الساعة 16:00

³⁹ - Beata Maihaneimi ,opcit.p25.

⁴⁰ - <https://okdoc.lefebvre-dalloz.fr>

⁴¹ - Eve Renaud-chouraqui, pratiques restrictives de concurrence : les enseignements de l'arrêt Expidia (1) sur la site [https:// info.haas-avocats .com](https://info.haas-avocats.com). consulte le 18/06/2022 à 13 :45

⁴²- Rachel Ruimy et Virgie Servant Volquin ,Gafa : Les enjeux juridiques des pratiques restrictives de concurrence sur la site [https:// info.haas-avocats .com](https://info.haas-avocats.com). consulte le 19/06/2022 à 10 :45